مختار تذكرة أبي عليّ الفارسيّ وتهذيبها
لأبي الفتح عثمان بن جنّي ت ٣٩٢ هـ

تحقيق د. حسين أحمد بو عبّاس

الناشر: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية (٧٢٨ص) الرياض ١٤٣١ هـ

أ.د. عبد الإله نبهان(*)

كان أبو علي الفارسي الحسن بن أحمد (٢٨٨-٣٧٧هـ) رأس النحاة في أيامه، وقد أولع باستنباط العلل النحوية، كما أولع بالجدل وتقليب وجوه الرأي في القضايا والمسائل النحوية، وخصوصًا أن قواعد النحو كانت استقرّت وأُوجزت وشُرحت حتى لم يبق فيها زيادة لمستزيد. لذلك كان اتجاه أبي علي إلى النحو التطبيقي، وإلى الاجتهاد في القضايا النحوية استنادًا إلى النصوص، لذا نرى أن أكثر كتبه كانت في المسائل. فإذا ما تركنا الإيضاح العضدي والتكملة، وهما في النحو والصرف، ونظرنا إلى آثاره الأخرى كالحجة للقراء السبعة والمسائل البغداديات والشيرازيات والعسكريات والمنثورة والعضديات وكتاب الشعر، فإننا نجدها ذات طابع تطبيقي اجتهادي، وفيها تبرز براعة أبي علي ومقدرته على الجدل وعلى تقليب المسائل على وجوهها المختلفة، وقد نشر معظم تراث الفارسيّ بعد أن نشر المرحوم

(*) عضو مجمع اللغة العربية بدمشق.

الدكتور عبد الفتاح شلبي رسالته عنه وعرّف بآثاره المخطوطة[١]، فقد نشرت كتب المسائل المشار إليها كما نشر كتابه: التعليقة، وهو شروح وإيضاحات على كتاب سيبويه. على أن هناك كتابًا له سمّاه «التذكرة» نقل عنه النحاة، وأحالوا عليه، نقل عنه البغدادي (ت١٠٩٣هـ) وقَبْله السيوطي (ت٩١١هـ) وغيرهما.. وبحث عنه المعاصرون، ولم يقع له أحد على أثر. وربما كان أبو علي أول من صنف بهذا العنوان، فكتابه أول كتاب ذكره كشف الظنون باسم التذكرة، وقد صُنّفت عدة كتب بعده بهذا الوسم، منها في النحو كتذكرة أبي حيان النحوي (ت٧٤٥هـ) [٢]، ومنها في الأدب كتذكرة الحمدوني (ت٥٦٢هـ) [٣]، ومنها في الشعر كالتذكرة الفخرية[٤]، ومنها في الوعظ والإرشاد والترغيب والترهيب كتذكرة القرطبيّ (ت٦٧١هـ)، ومنها في كل شيء كالفلك المشحون للسيوطي.

واقتصر الباحثون على النقول التي نقلت من تذكرة أبي علي، ولكن لحسن حظ

(١) أبو علي الفارسي. د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي – مكتبة نهضة مصر – القاهرة ١٣٧٧هـ.

(٢) تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي. تح د. عفيف عبد الرحمن – مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٨٦ م.

(٣) التذكرة الحمدونية لمحمد بن الحسن بن محمد بن علي ت ٥٦٢هـ تح د. إحسان عباس وبكر عباس – دار صادر – بيروت ١٩٩٦.

(٤) التذكرة الفخرية للصاحب بهاء الدين المنشئ الأربلي ت ٦٩٢ هـ تح د. نوري حمودي القيسي – د. حاتم صالح الضامن _ المجمع العلمي العراقي ١٩٨٤ م.

الباحثين وحظّ أبي علي طلع علينا مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بكتاب عنوانه: (مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها) لأبي الفتح عثمان بن جنيّ (ت٣٩٢هـ) بتحقيق الدكتور حسين أحمد بو عباس.

ولما كان الوقوع على مثل هذا الكتاب يشعل الباحث فرحًا فقد بدأ المحقق الفاضل مقدمته بأن قصّ علينا بالتفصيل قصة وقوعه على هذا المخطوط، بعد أن انتشر وصفٌ له على هذا النحو: «تذكرة أبي علي الفارسي، الجزء الثاني منه نسخة قديمة، سقط من آخره تاريخ الكتابة بقرينة المقابلة، ويغلب على الظن أن النسخة من خطوط القرن الخامس تقريبًا في خزانة الشيخ ميرزا فضل الله الزنجاني.

قال المحقق: منذ عام ١٩٢٨ ظل هذا الوصف للمخطوط يدور بين المحققين والدارسين، ولم نعرف اطلاع أحدهم عليه إلا الواصف الأول، ثم غبر زمن توفيّ فيه شيخ الإسلام صاحب الخزانة، فتفرقت كتبه في المكتبات وغاب خبرها بما فيها من نفائس.

وحدّثنا السيد المحقق أن المخطوطة حطت في مكتبة مجلس الشورى الإيراني وأنه رحل إليها وكاد يخفق في الحصول على مصورة عنها لولا أن هُيئت له مساعدة من الدكتور عبد الله الغنيم، وكان وزيرًا للتربية في الكويت آنذاك – وهو عضو مراسل في مجمع اللغة العربية بدمشق – وقد اتفق أنه كان في جولة هناك فتدخّل في الأمر وكان خيرًا.

لم يكن الكتاب الذي وقع عليه الباحث هو تذكرة أبي علي كما تقدّم وصفها،

ولكنه كان مختار التذكرة، ولم يكن صانع هذا المختار رجلاً من الألفاف[٥]، وإنما كان من الرجال الذين عليهم المعوّل في فهم كلام أبي علي وسيبويه، إنه فيلسوف اللغة والنحو مؤلف الخصائص وسر الصناعة، وصديق المتنبي (ت٣٥٤هـ) وشارح شعره، أبو الفتح عثمان بن جني الذي لازم أبا عليّ أربعين عامًا، فكان من أقدر العلماء على فهم تذكرته ومقاصده ومن ثمّ كان من أقدرهم على تهذيبها وحذف المكرر وتقديم المهمّ منها.

كتب الأستاذ المحقق صفحات منهجية طويلة مفيدة تتعلق بعنوان المخطوط ونسبته وفيها نُقُولٌ كثيرة من كتب ابن جني وخزانة الأدب وشرح أبيات مُغْني اللبيب لابن هشام ت ٧٦١هـ وقد قورنت تلك النقول بما ورد في المخطوطة موضوع البحث لإثبات أن تلك المسائل من التذكرة وأن مؤلف هذا المختار أو التهذيب هو ابن جني.

ثم حدد المحقق صفة التذكرة ومحتواها، وهي كما كان يتصوره الباحثون مما اطلعوا عليه من نُقُولٍ نقلت عنها، وقد بدأ بوصفه بكلمات ابن العديم (ت٦٦٠هـ) في بغية الطلب: ٢٢٦٥.

التذكرة لأبي علي كتاب عزيز كثير الفائدة، تكلّم فيه على معاني آيات من القرآن، وأحاديث عن النبي ﷺ ومعاني أبيات من أشعار العرب، ومسائل من النحو والتصريف قال المحقق:

(٥) اللِّفُّ: الصِّنْفُ من الناس (الوسيط). المراد: لم يكن من الناس العاديين.

(والكتاب فيما يبدو لي – كان أصله مخزنًا يجمع فيه أبو علي ما يعنّ له من مسائل ومباحث في الموضوعات المذكورة في صورتها الأولى، فالكتاب موضع يذكّر أبا عليّ بالمبحث وما رآه فيه حال نظره الأول فيه أو دراسته الأولى، بل يكاد يكون مسوّدة للمسألة في بعض مواطنه، ثم كتب الباحث صفحات اشتملت على أدلّة قوية وبراهين ساطعة للدلالة على أن هذا المخطوط الذي كتب عليه أنه تذكرة أبي علي إنما هو مختار تذكرة أبي علي وتهذيبها، ولاسيما أن جامع العلوم الباقولي (ت٥٤٣هـ) ذكر في كشف المشكلات ٩٩٧ أن ابن جني شرع في التذكرة فزعم أنه يلخّصها ونبه على بعض المواضع منها. وأشار إليها القرطبي (ت٦٧١هـ) في تفسيره (٥: ٣) بقوله: (وفي كتاب التذكرة المهذبة عن الفارسي..).

اشتمل المختار على ثلاثة أبواب هي: باب من اعتلال الفاء، وباب من إعمال الفعلين، وباب النون كيف صارت من مخرجين، أما باقي الكتاب فهو أمشاج من مسائل في العربية، وكلام في آيات قرآنية وأحاديث نبوية وأشعار.. كان أبو علي يدير كلامه عليها وقد أحصى المحقق ما في الكتاب فكان ثلاثة أبواب وخمسًا وخمسين ومئتي مسألة.

وذكر المحقق أهم سمات أبي علي في هذا الكتاب ويمكن الإشارة إليها بإيجاز:

ذكر مسائل لمباحث في علم الكلام كمسألة الإرادة والرؤية والخلود في النار وعلم الله.. إضافة إلى مسائل فقهية.

عناية أبي علي بشعراء محدثين كابن المعتز (ت٢٦٩هـ) وابن الرومي (ت٢٨٣هـ) وأبي العتاهية (ت٢١١هـ).

في الكتاب بيان لما ورد عنه مبهمًا في كتب أخرى.

ونصّ المحقق على ما وجده من مصادر أبي علي في هذا الكتاب: فهناك كتاب القوافي للأخفش [ت٢١٥هـ] وكتاب لأبي عثمان المازني [ت٢٤٩هـ] لم يذكر اسمه. قال المحقق: وقد انطوى كتابنا على نصوص كثيرة للمازني تجعله من أغنى كتب أبي علي في ذلك، بل إنّ أبا علي يحكي عنه في الكتاب أقوالاً تعذّر عليّ أن أجدها في أيّ مصدرٍ آخر.

ومن مصادره كتاب المعاني الكبير لابن قتيبة (ت٢٧٦هـ) والمقتضب للمبرّد (ت٢٨٥هـ) وكتاب شرح أشعار الهذليين للسكري (ت٢٧٥هـ) ومعاني القرآن وإعرابه للزجّاج (ت٣١١هـ) وكتاب الأصول لابن السرّاج (ت٣١٦هـ).

كما أن المحقق لخّص أهم علامات عمل ابن جني في كتاب المختار من التذكرة، فهو قد صنع هذا الكتاب في مرحلةٍ متأخرة من حياته، واختصر نصه في مواضع منه دون مواضع، وتمّم النقص الواقع في بعض كلام أبي علي وأصلحه ونبّه على مواضع منه. وقد اختلط كلام ابن جني بكلام أبي عليّ في مواضع، وأظهر ابن جني في بعض تعليقاته الجانب الشخصي لأبي عليّ، وظهر بعض التكرار في تهذيب ابن جني.

هذا ومن الجدير بالذكر أن هذا المخطوط النفيس قد وقع فيه خَرْم في موضعين، ذهب الأول بإحدى عشرة ورقة، أما الثاني فقد كان في آخر المخطوط ولا يُدرى مقداره.

والناظر في الكتاب لا يخفى عليه الجهد الصادق الذي بذله المحقق في إحالة كل مسألة من المسائل على موضعها في كتب أبي علي الأخرى، لأن أبا علي فرّغ المسائل

من تذكرته في كتبه المرتبة في المسائل، كما أن المحقق أحال على مواضع هذه المسائل إضافة إلى إحالته لها على مواضعها من كتب المتقدمين.

وقد ضبط كل ما يحتاج إلى ضبط، ولم يدع موضعًا يحتاج إلى تعليق أو توضيح أو شرح إلا قام به إضافة إلى فهارس إضافية. إنه أعطى الكتاب حقّه، واستعان بنحو خمسمئة مرجع للتوثيق والتعليق والتصحيح، وكان منصفًا متواضعًا فقد ذكر في مقدمته أسماء إخوانه الذين جادوا بفائدة أو حضٍّ أو مراجعة وخصّ بالذكر منهم كلاً من الأستاذ الدكتور محمد الدالي والأستاذ وائل الرومي والأستاذ يوسف البلام وعبد العزيز بخش، وكذلك شكر الدكتور يوسف العريفي الذي نهض بأمر الكتاب ومراجعته.

ولابدّ من الإشادة بإخراج هذا الكتاب على الوجه الأمثل الذي يليق به كما عهدنا في الكتب التي يصدرها مركز الملك فيصل.

ويمكن الآن أن ننظر في أبوب الكتاب ومسائله ونلمس طبيعة تفكير أبي علي وبراعته وسنقف لدن باب النون كيف صارت من مخرجين.

عندما وازن أبو الفتح بن جني بين علل النحاة وعلل المتكلمين وعلل الفقهاء وجد أن علل النحاة أقرب إلى علل المتكلمين، لأن النحاة إنما يحيلون على الحسّ، ويحتجون بالثقل والخفّة ويرون أن العرب في جمهرة كلامهم إنما يجنحون إلى الخفّة سليقة ونحيزة.

إن هذه الإحالة على الحسّ، والجنوح إلى الخفة، تبرز في هذا الباب الذي جاء به أبو علي في صفحتين (٣٩٧-٣٩٨) ولاشك أن العنوان لافت للنظر فكيف

يكون حرف واحد من مخرجين؟

يخبرنا أبو علي أن النون في منك وعنْك هي نون خفيفة ليس لها مخرج من الفم، وإنما مخرجها من الخياشيم، أما نون (عَنْ) في قولك: عَنْ خالد، فهي غير النون الأولى لأن هذه النون من الفم. ولكن النون الأولى اشتبهت بالثانية مع أن موضعها ليس بواحد. وهنا يوضح لنا أبو علي ذلك بهذا المثال الحسيّ بقوله:

كما أنك قد تضربُ بالشيء فيجيء له صوت، ثم تضرب بغيره فيجيء له صوت كصوته، فلا تنكر أن يشبه الصوت من موضعه صوتًا من غير موضعه. لم يجئ في الحروف شيء هكذا غير النون.

وإذا كنّا نعرف أن الإدغام يكون بين الحرفين المتماثلين، فكيف أدغمت النون في بعض حروف الفم وهي خفيفة مخرجها من غير الفم، فالقول إنها صارت كذلك لأن صوتها كصوت التي من الفم. أما النون التي من الفم فهي واقعة إلى جنب الراء واللام، فلذلك أُدغمت النون في اللام والواو والياء وبقيت غنّة. ولكن هذه النون المدغمة تحولت إلى غُنّة وخرجت عن كونها نونًا، والغنّة لا تكون إلاّ في النون.

ثم يقدّم أبو عليّ تعليله النظريّ المعتمد على النِّيّات.. إن تلك الغنّة ليست نونًا وإنما هي همٌّ منك بالنون.. وكيف ذلك؟ يرى أنك عندما تقول: هذا عامر وتقف على (عامر) فإن السامع يعرف أنك تريد (عامرٌ) بالرفع لما يرى من تهيُّئك لذلك.. ومثل ذلك يصدق على تلك الغنّة.

ويضرب مثالاً آخر على ذلك، فإنك إذا أدغمت الطاء والظاء والصاد والضاد في حرف ليس بمطبق، فإن الإطباق يبقى، لذلك هممتَ بالحرف المطْبَق ثم لم تجئ

به. وتساءل أبو علي: هذه الحروف التي هي من مخرج واحد ما بالها تكون مختلفة؟ فالدال والتاء مثلاً هما من مخرج واحد ولكنهما مختلفان؟

رأى أبو عليّ أن الذي يخالف بين هذه الحروف وهي من مخرج واحد إنما يعود إلى أسبابه، وهي الإطباق والهمس والجهر والرخاوة والشدّة.

ويترك أبو علي النون والغنة ويأخذ بتوضيح هذه الصفات الصوتية (المصطلحات) التي ذكرها.

فالرخوة ما جرى فيها الصوت واسترخت عليك إذا مددتها – أي يجري فيها النفس – كالسين والزاي والفاء والثاء..

أما الشديدة فهي التي لا يجري فيها الصوت أي يتوقف النفس عند الاعتماد عليها – كالدال والتاء والميم والنون.. وهنا يمكن أن يعترض معترض بأنه يمكننا أن نجري نَفَسنا بالميم والنون فكيف يكونان شديدين؟

فيُجيب أن الميم والنون حقًا لهما صوت، لكنّ هذا الصوت لا يخرج من موضع لفظك بهما، فليس الصوت لهما.. لذلك لا تحسبْ أنهما رخوان وهما شديدان ويقدّم لنا معيارًا لقياس رخاوة الحرف من شدته:

(فإذا أردت أن تعرف شدّة الحرف من رخاوته فضعْه موضعه ثم اعتمد عليه، فإن جرى فيه الصوت وخرج الصوت من موضعه فهو حرف رخو، وإن لم يجر له الصوت فليس هو رخوًا، هو شديد).

ثم فسّر المطبقة بقوله: إذا تكلمتَ بها أطبقتَ وسط لسانك إلى ما حاذاه من الحنك، فحصرت الصوت.

ولم يفسّر معنى الهمس، بل انتقل إلى أمر آخر لا علاقة له بهذه المسألة وإن كانت قد ختمت به. والقضية: هل يجوز أن يقال: ها هناك كما قيل هذاك وها هنا فقد ورد في شعر الكميت قوله:

وقلنا له ها ذاك فاسْتَغْنِ بالقِرى وفي ذي الأداوى عندنا لك مشربُ

ورأى أبو علي أن القياس يجيز أن يقال (ها هناك) لكنّ ذلك لم يُسمع، وقد يجوز في القياس ما لا يجيء في الاستعمال، ألا ترى أنه لم يجئ (وذر) وإن كان قد جاء (يذر).

فإذا ما نظرنا في أول باب من أبواب الكتاب: (هذا باب من اعتلال الفاء) فإننا نجد أنفسنا أمام باب صرفي يناقش أوزان بعض الكلمات المختلف في أوزانها، فيبدأ بكلمة «تَوْلج» وهي «كناس الوحش، أي المكان الذي يستتر فيه وينقل أبو علي عن الخليل وسيبويه (س ٤: ٣٣٣) أنّ تولج وزنها فَوْعل، وجذرها «ولج» وأن أصلها «وَوْلج» وجاءت التاء في أوله بدلاً من الواو فأصبحت «تَوْلج» وهذا النوع من البدل مستفيض في الفاء خاصة، كما أنه مطّرد في باب الافتعال مثل (اتّقى = اوتقى) ومُتّسع فيه في غير الافتعال كقولك (تُراث = وُراث) و(تُخمة = وُخَمة)، ويناقش أبو علي أوزان بعض الكلمات الغريبة والقليلة الاستعمال، بل إنه تطرّق إلى البحث في وزن «توراة» مع أنه لفظ معرّب، فجعل وزنه: فوعلة أي جعل أصله » وَوْراة» وجذره «وَرَى» وعلل ذلك بقوله: لأن الحكم في التوحيد وعلم الشريعة مخرج منها.. ومن هذه الكلمات كلمة (تُومُرِيّ) وهي كلمة تستعمل في النفي كما تقول ما في الدار ديّار ولا عريب أي ما بها أحد وتقول أيضًا: ما بها تُومُرِيّ أي ما بها أحد.

ورأى أبو علي أنها من (الأَمْر) أي ما في الدار مَنْ يأمُر أمرًا، فيمكن أن يكون من «أمرَ القومُ» إذا كثروا أي ما بالدار من يكثّر عددًا.. ويستطرد إلى افتراض أن «تُومُرِيّ» من باب «بُرثُن» أي هو رباعي مجرّد، ولا ضرورة لأن يكون الحرف الأول مزيدًا ولكن المشكلة أن مثل هذا المزيد لا يُزاد إلا بثبث، لذلك فإن ما ذكره في معناه يكون ثبتًا في الزيادة، فهو مثله مثلُ «تُؤْثُور» فهو من الأثر، وإن كان على لفظ عصفور«. والتُؤثور: حديدة يؤثر بها باطن خفّ البعير ليُقْتصّ أثره في الأرض، ويمرّ أبو عليّ محللاً بعدة كلمات:

كالتُّؤرور[٦] واليَنْجَلِب[٧] والإنْقَحْل[٨] وتترى وتوأم وغير ذلك ويختم أبو عليّ بذكر خبر على وجه الطرافة دون أن يكون للخبر تعلّق بما كان الحديث بشأنه قال:

أخبرنا الكرخيّ[٩] يرفعه[١٠] قال: جاء رجلٌ برجلٍ إلى عليٍّ فقال: زعم هذا الرجل أنه يحتلم بأمّي. قال: اذهبْ فأقمه في الشمس فاضربْ ظلّه.

---

(٦) التؤرور: الدفع.

(٧) اليَنْجَلِب: خرزة للرجوع بعد الفرار وللتأخيذ أي للعطف بعد البغْض.

(٨) الإنْقحل: الشيخ الكبير، والقَحْل من قَحل الشيخ إذا يبس جلدُه كِبَرًا.

(٩) الكرخي: ترجم له المحقق وقال هو عبيد الله بن الحسن بن دلهم أبو الحسن الفقيه الكرْخي، (٢٦٠-٣٤٠هـ) شيخ الحنفية ورأس الاعتزال في زمانه. تاريخ بغداد ١٠: ٣٥٣ وسير أعلام النبلاء ٢٦١٤.

(١٠) جاء الخبر غير مسند في عددٍ من كتب الأدب ذكرها المحقق. على سبيل المثال البصائر والذخائر ٦: ٦١ «تح د. القاضي».

وعقد أبو عليّ بابًا سماه «باب من إعمال الفعلين أو أحدهما» وهو باب جاء فيه ما هو أدخل في مسائل الإلغاز والمعاياة، ومع أن الباب يعالج قضية لا يخلو منها كتابٌ نَحويّ، وخلاصتُه أن الكوفيين يُعملون الفعل الأول، والبصريين – ومنهم أبو علي – يُعملون الثاني وأمثلة هذا واضحة في كتب النحو، أقول مع ذلك فإن أبا عليّ افتتح الباب بهذه العبارة:

(أعْلَمْنا وأعلمونا إياهم إياهم الزيدين العمرين خيرَ الناس) ثم يأتي بعبارة: اقبلْ إن قيل لك الحقُّ والباطلُ، الحقَّ والباطلُ..، الحقَّ لا الباطلَ،.. الحقُّ لا الباطلُ..، الحقُّ والباطلَ، ويحلل كل حالة من الحالات المذكورة فمثلاً يقول:

وتقول: اقبلْ إن قِيلَ لك الحقُّ والباطلَ، على إضمار فِعْلٍ، كأنك قلت: واقبلِ الباطلَ، مثل: تقلّدتُ سيفًا ورمحًا[11] [أي وحملت رمحًا]، وهذا أجود لأن الذي أضمرتَ هو ما أظهرتَ، ألا ترى أنهم قالوا » مررتُ برجلٍ إنْ زيدٍ وإنْ عمروٍ [أي إن بزيدٍ وإن بعمروٍ] فاستجازوا إضمار الجارّ لمّا ذُكر قبلُ، فهذا أجدر.

ويستطرد أبو علي إلى مسألة العطف كما قوله تعالى: ﴿تساءلون به والأرحام﴾ [النساء ٤: ١] ويفسّر الفروق المعنوية في حركات: الحقّ والباطل التي تقدّم ذكرها.

ومن هذه العبارات أن تقول: أرني فأريك زيدًا، فيكون «زيدًا» مفعولاً للثاني ولو أعملت الأول لقلت: أرني فأريكه زيدًا أي أرني زيدًا فأريكه.

---

(١١) يشير أبو علي إلى شاهد نحوي اشتجرت عليه أقلام النحاة، وهو قول عبد الله بن الزبعرى: يا ليت زوجكِ قد غدا متقلـدًا سيفـًا ورمحـا

وهو شاهد على حذف العامل الثاني لدلالة الأول. وتقديره: متقلدًا سيفًا وحاملاً رمحًا.

أما قولك: كنتُ وجئتُ مسرعًا، لم يقبل الأخفش هذا وذهب إلى أنه لا يجوز، لأن (كنت) تحتاج إلى خبر، و(جئت) تحتاج إلى حال. فإذا قلت إن (مسرعًا) خبر (كنت) بقيت «جئت» بلا حال، وإن جعلت «مسرعًا» حالاً بقيت «كنت» بلا خبر.

فإذا جعلت «مسرعًا» خبرًا لكنت، وأتيت بجئت مستغنية عن الحال كأنك قلت: كنت مسرعًا وجئت، فإنه جائز على هذا التقدير.

وكما ذكرت سابقًا فإن السيد المحقق أحال في كل مسألة ولفظة مما ذكر إلى كتب المسائل التي صنّفها أبو علي، مما يدل على أن أبا علي كان يأخذ هذه المسائل من تذكرته ويشبع القول فيها في تلك الكتب.

تلك المباحث الثلاثة هي التي أعطاها أبو علي أو ابن جني عنوان «باب». أما المئتان والخمسون ونيِّف من القضايا الأخرى فقد أتت كل واحدة منها على أنها مسألة، وبعض هذه المسائل كما أشرنا جاءت كأنها ألغاز، وخصوصًا تلك المسائل التي كان أبو علي استمدّها من المسائل التي عقدها أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد (ت٢٨٥هـ) في أول كتابه المقتضب، ثم قام سعيد بن سعيد الفارقي أبو القاسم (ت٣٩١هـ) بتفسيرها في كتابه (تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب) [١٢] وهذه العبارات جاء منها على هذا النحو:

عُلم الرجلُ المدخُله السجنَ زيدٌ أخوه غلامُه الآخِذُ. وأيضًا على هذا النحو: جُعل الشاربُ الشاربُه ماءَكَ لبنَكَ شرابَك، ولم يكن عبثًا أن سمّوا كلّ عبارةٍ من هذه العبارات: مِحْنة، وهذه المِحن هي مسائل طوال يمتحن بها المتعلمون، وهي

(١٢) نشره معهد المخطوطات العربية بالقاهرة سنة ١٩٩٣ بتحقيق د. سمير أحمد معلوف.

تعتمد التقديم والتأخير واللعب بعودة الضمائر والإبدال من المبهمات ومن أَلْ التي بمعنى الذي.. وهذا مما لا يمارسه اليوم أحد ولا أستثني المتخصصين، كما أنها غير مرغوب فيها اليوم في مجال التعليم.

ومن مسائل الكتاب مسألة تتعلّق بما نسميه اليوم بنون الوقاية، وهي التي تقي آخر الفعل من الكسر في الواحد كأن تقول هو يضرِبُني فنون الوقاية وَقَتْ آخرَ الفعل وهو الباء من الكسر وبقي مرفوعًا على أصله بفضل نون الوقاية ولولاها لكان الفعل (يضرِبِي) فتكسر الباء بسبب الياء بعدها. فإذا انتقلنا إلى التثنية فإننا نقول: يضربانني مع أنه يمكن أن نستغني عن نون الوقاية لأنه لا لزوم لها فنقول: يضرباني اكتفاء بنون الرفع في الأفعال الخمسة. جاء في مختار التذكرة:

لمّا وجبت النون في الواحد [المفرد] نحو: هو يضربني، ثبتت أيضًا في التثنية والجمع، فقالوا: هما يضربانني، ويضربونني، وكذلك لمّا ثبتت في الغائب المؤنث ثبتت في الحاضر فقالوا: أنتِ تضربينني، وإن لم يكن في التثنية والجمع وخطاب الواحدة ما تضطرّ إلى إثباتها، ألا ترى أنهم لو قالوا: هما يضرباني وهم يضربوني، وأنتِ تضربيني، فلم يأتوا بها، لم ينكسر الفعل، كما كان ينكسر لو قالوا في الواحد: هو يضْرِبي، لكنهم حملوا ذلك كلّه على الواحد.

ولما جاءت أيضًا في الواحد بعد ضمة الإعراب وعلَم الرّفع، جاءت في (يضربانني) و(يضربونني) بعد النون التي هي علمُ الرفع، وبمنزلة ضمّة الإعراب، وانضاف إلى ذلك شيء آخر، وهو أن هذه النون التي هي علَمُ الرفع وإن لم تكن حرف إعراب ولا جزءًا من الفعل، فإنها قد تشبهُ حرف الإعراب والجزء من

الفعل، ألا ترى أنها تثبتُ في الرفع وتُحذف في الجزم، فأشبهت لذلك واو (يدعو) وياء (يرمي) وألف (تخشى) وكلّ واحد من هذه يلزمُه النون في نحو: هو يخشاني، ويرميني، ويغزوني.

فلمّا أشبهت هذه الحروف من حيث ذكرنا، وكانت النون الزائدة في هذا الموضع لسلامة الفعل من الكسر قد تُوجد بعد هذه الحروف، وُجِدتْ أيضًا بعد النون التي هي عَلَمُ الرفع، وفي هذا أيضًا شاهد لشبه الحرف للحركة، ألا ترى أنها لما ثبتت بعد حركة الإعراب في: هو يضربني، ثبتت أيضًا بعد الحرف القائم مقام الحركة في هما يضربانني، وهم يضربونني.

وبعد أن اطمأنّ أبو علي إلى قوة تعليله وسطوع دليله، وإضاءة برهانه، أثار تساؤلاً وأجاب عنه حسب الطريقة الجدلية قال: فإن قلت: فقد جاءت في الواحد بعد السكون نحو: لم يضربْني، [أي هي لم تقِ آخر الفعل من الكسر لأنه مجزوم أصلا] قيل: السكون في هذا الموضع جارٍ مجرى الحركة، ألا ترى أنه في (لم يضربْني) إعرابٌ كما أنّ الضمّة إعرابٌ في (تضربُني) فهما في هذا متراسلان (أي متقاربان متدانيان). فأمّا الوقف في نحو: اضربْني، فمشبّه بالجزم في (لم يضربني) يدلّ على ذلك أنّه شبّه به أيضًا في حذف النون في التثنية والجمع وخطاب المؤنث نحو: اضربا، واضربوا، واضربي.

وقد يَبْني أبو علي مسألة من المسائل انطلاقًا من بيت شعري، فيَلمح فيه ما يمكن أن يكون نكتة في اللغة أو النحو والصرف، فينشد البيت ويفصل القول في الموضع المختار منه، ففي المسألة التالية انطلق من قول ابن السكيت (ت٢٤٤هـ) في

قول امرئ القيس: [من الرّمل]

ديمـــةٌ هطـــلاءُ فيهـــا وطَـــفٌ [طبـــق الأرض تحـــرّى وتَـــدُرْ]

فقال: دامت السماء تديم ديمًا، إذا دام مطرها.

قال أبو علي: أما (تديم) بالياء كما ترى فلا أشكّ فيه، بل أشكّ في (دَيْمًا) المصدر، إلاّ أنّ أكبرَ ظنّي وأغْلَبَه أنّه يُقال: دَيْمًا كما ترى، فهذا يقوّي قول الآخر [جهم بن سبل] مما أنشده أبو زيد[٢١٥هـ]: [من الرجز]

إنْ ديّمـــــــوا جـــــــادَ وإن جـــــــادوا وَبَـــــــلْ (١٣)

أنه (فعّلوا) وليس بـ (فَيْعلوا)، وكأنه إنما صُرِّف الفعل على هذا بالياء، لاستمرار (ديمة) و(ديم) فصار كأنه من ذوات الياء، كما قال ابنُ مقبل: [من البسيط]

يا ليت لي سلوةً يُشفى الفؤاد بها من بعض ما يعتري قلبي من الذِّكَرِ

لمّا اطّرد الاستعمال في (ادّكر) و(ادّكار) و(مُدّكر) بالدال أنِس بها فقال: الدّكر، بالدال أيضًا.

يؤكد عندك كونَ الواو أصلاً في هذا [في ديمة] قولهم كلهم: الدّوام، ولم يسمع

(١٣) قال المحقق: وَبَلَ: أمطرَ مطرًا شديدًا. وفي المقصود بالبيت والذي قَبْله: (أنا الجواد بن الجواد بن سَبَلْ) خلاف، فبعضهم يذهب إلى أنّ المقصود فرس من نسل سبل، في حين يرى بعضهم أن الشاعر يفخر بآبائه، والشاهد هنا على أن الياء بمنزلة الأصل لكثرة استعمال الفعل بالياء، ممّا جوّز تضعيفها، وقد نقل ابن الأنباري عن أبي زيد أن العنبريّ رواه: دوّموا، وكذا جاء في إعراب القرآن، وعليها لا شاهد فيه.

من أحدٍ: الدِّيام بالياء.

وكأن أبا عليّ يومئ ها هنا إلى أصل في بناء اللغة على التوهّم، أي إنهم لمّا كثر في استعمالهم: ديمة وديم، توهموا أصالة الياء فقالوا: دَيْمًا، وقد آنسهم بهذا قول ابن مقبل «ديّموا» وقد قاس أبو علي قولهم هذا على «ادّكر» التي أصلها: «اذتكر» لكن الاستعمال جرى بادّكر، حتى إنّ القرآن الكريم ورد فيه ﴿فهل من مدّكر﴾ [القمر ٥٤: ١٥، ١٧] فلا عجب أن يقول الشاعر: «الدِّكر» بدلاً من «الذِّكر» لتوهّم أصالة الدال في هذا الموضع.

هذا وكان مجمع اللغة العربية بالقاهرة قد ذكر مثل هذا في أحد قراراته اللغوية(١٤). وقد تقصر بعض المسائل فلا تتجاوز الكُليات، وتقتصر على شرح مفردة أو تفسير بناء. فقد أنشد أبو علي قول النابغة الذبياني: [من البسيط]

(١٤) جاء في كتاب «في أصول اللغة» ج١: ٢٢٨ بعنوان: استعمال «التقييم» بمعنى بيان القيمة: الياء في كلمة «قيمة» أصلها واو ساكنة مكسور ما قبلها، وكذلك كلمة «ديمة» من الدوام، وعيد من العود. والأصل في الاشتقاق من أمثال هذه الألفاظ أن ينظر إلى أصل الحرف كما قال العرب في بعض الاستعمال: دوّمت السماء. إلا أنّ العرب ربّما قطعوا النظر عن أصل حرف العلة، ونظروا إلى حالته الراهنة، كما قالوا: ديّمت السماء في بعض الاستعمالات، وكما قالوا: عيّد الناس، إذا شهدوا العيد، ولم يقولوا في هذه الكلمة: عوّد الناس، تحاشيًا عن توهم أنها من العادة. وعلى ذلك يجوز أن يقال: قيّم الشيء تقييمًا بمعنى حدّد قيمته للتّفرقة بينه وبين قوّم الشيء بمعنى عدله، وقد جاءت المعاقبة بين الواو والياء المشدّدتين للتخفيف في أمثلة من كلام العرب يستأنس بها في قبول ذلك.

[إنّي كـأنّي لـدى الـنعمان خـبَّره] بعـضُ الأوَدِّ حـديثًا غـيرَ مكـذوب

اقتصر أبو علي على قوله: أي: الأشدّ ودًّا، ويريد: الأودّين، جماعة.

وقد اتّجهت بعض المسائل إلى تفسير آية من القرآن الكريم وتوضيح ما قُصد بها بعد تقدير المحذوف. فمن ذلك أنه أورد قوله تعالى: ﴿وقد خلقتُك من قبلُ ولم تكُ شيئًا﴾ [مريم ١٩: ٩] فسّر قوله: «لم تك شيئا» أي شيئًا معتدًّا به، فحذف الصفة (معتدًّا) وإن كانت لما يأتي للإيضاح، لأنه لا يريد النفيَ البتة، وإنما أراد نفي الاعتداد به، ألا تراك تقول لِمَا لا ترتضي: ليس هذا بشيء، وقد قال سيبويه [الكتاب ٢: ٣٠٣]: إنك ولا شيئًا سواءٌ. ولا يجوز أن يريد به نفي المعدوم، لأنّه قدْ سوّى بينه وبين المخاطب الموجود وإنّما استويا في ترك الاعتداد بهما، وكذلك (ما أنت بشيء إلا شيءٌ لايُعبأ به) [الكتاب ٢: ٣١٦] ففي هذا المثال لا يُراد نفي الشيئية عن (أنت) وإنما أريد عدم الاعتداد به.

ومن المسائل ما يكثر فيه الاستطراد والانتقال من النحو إلى اللغة إلى الصرف كهذه المسألة التي بدأها بالقول إن الواو في (أخوك) لا تكون إعرابًا لئلا يبقى الاسم على حرفين أحدهما حرف لين أو على حرف واحد نحو: ذو مال، وفو زيد.

فافترض أبو علي أنّ قائلاً قال إن «أخوك» مضاف وقد أُمن فيه – بسبب الإضافة – الإجحاف به. قال أبو علي: قيل إنه يجب أن يكون في الإضافة على حال الإفراد. وبعد ذلك انتقل إلى أن «ذو» لا يضاف إلا إلى المُظْهر كأن تقول: ذو العقل وذو المال قال: وهذا يدعو إلى فصْله لانقطاع النفس وغيره من الفصل بينهما، كالظرف والحال ونحو ذلك، فيفرَد على حرف، ومن ثمّ جاز عطف الظاهر

المجرور على الظاهر المجرور، ولم يجز عطف الظاهر على المضمر المجرور [وهذا مما منعه البصريون وأجازه الكوفيون وعدّه أبو عليّ قبيحًا في البصريات ٨٧٤ والحجة ٣: ١٢١. عن المحقق]

فإذا كان كذلك فالواو وهي اللام – أي إنّ (أخُو) هي فَعُل – وإذا لم يُوالَ في كلامهم بين إعلالين فألاّ يُوالى فيه بين حذفين أجدر. ولو كانت الواو في (فوك) إعرابًا لكنت قد حذفت العين واللام.

فإن احتج أحد وقال إنه سُمع (مِ الله) على أنه (ايمُنُ الله) فحذف حرفان، فالجواب: إنه قد حذف الفاء واللام وهما غير متواليين.

وانتقل في المسألة نفسها إلى قول ابن مقبل: [من الطويل]

وإنّي لأستحيي وفي الحقّ مستحىً [إذا جاء باغي العرف أن أتعذَرا]

والشاهد ها هنا قوله «مستحى» الذي يجب أن يكون «مُستحيي»[١٥] فإن ذلك الحذف شاذ في القياس، ولا يبعد أن يكون شاذًّا عن الاستعمال ففي القرآن الكريم ﴿إنّ الله لا يستحيي أن يضرب مثلاً﴾ [البقرة ٢: ٢٦] على أن مُسْتحٍ ليس يتوالى فيه حذفان، لأنّ ما حذف لالتقاء الساكنين في حكم الثبات، كما أنّ ما يحذف للجزم كذلك، وأيضًا فإن حركة العين ملقاة على الفاء فكأنها موجودة، ألا ترى أنه قد جاز «منبٌ لك» [أي: مَنْ أبٌ لك] لّما كانت الحركة باقية.

(١٥) واعلم أن في استحيا لغتين: لغة أهل الحجاز: استحيا يستحيي – بياءين – مُستحيٍ مستحيًا منه على وزن استرعى يسترعي سواء، ولغة بني تميم: استحى يستحي بتحريك الحاء وحذف إحدى الياءين. وانظر تتمة الكلام في شرح شافية ابن الحاجب ٣: ١١٩.

ثم انتقل إلى رجزٍ للعجّاج مشهور متداول:

خالط من سلمى خياشيم وفا

وهو يصف خمرًا خالط ريق سلمى ونفسها فطابا، والشاهد فيه قوله: وفا، والأصل: وفاها.

قال أبو عليّ: إنه مردود وقيل إنّه لحنٌ، فالألف عين الكلمة، ولامها حذفت والأصل: فوْه، ووزنها: فعْل، فالألف أصلها واو.

قال: ووجه الشُبهة أنه فصله على حدّ إضافته لّما كان المضاف إلى المظهر في تقدير الانفصال، ففصله على ذلك للضرورة، ولم يلتفت إلى بقاء الاسم على حرف واحد إن كان لغته: رأيت رجلا، أي يثبت ألفًا في النصب، ثم أورد قول الأعشى : [من المتقارب]

[إلى المرءِ قيسٍ أُطيل السّرى] وآخذ من كل حيٍّ عُصُمْ

والشاهد فيه قوله «عُصُمْ» على أن ترك إبدال الألف من التنوين لغة عن العرب حكاها الأخفش وغيره، ووصفها أبو علي في الحجة بعدم الاتّساع لأن سيبويه لم يحكها، وظاهر عبارته في العضديات أنها في البيت ضرورة «عن المحقق».

قال أبو عليّ: فإنه بقّى الاسم على حرفين أحدهما حرف لين، وليس هذا في كلامهم.

في المسألة نفسها علَّق أبو علي على قول الشاعر: [من الوافر]

وأفْلَتَنَا هجينُ بني سُلَيمٍ يُفدِّي المُهرَ من حُبّ الإياب

فلولا اللهُ والمهرُ المفدّى لأُبْتَ وأنتَ غِربالُ الإهاب

ونقل المحقق عن العلاّمة المرحوم محمود محمد شاكر أنّ هجين بني سُليم هو عُمير بن الحُباب، وعن العيني أنّ الشاعر شكر المهر الذي يقال له في جرْيه وسبْقِه: جُعلت فداك. وقد جعله غربالاً لكثرة الخروق فيه من آثار الطعن.

قال أبو علي: يقول على هذا: مررتُ برجلٍ غربالِ الإهاب، كما تقول: مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ، وهذا كما حكاه سيبويه [الكتاب ٢: ٢٣، ٢٤] من قولهم: (مررتُ بقاعٍ عرفجٍ كلُّه) ومررتُ برجل خزٍّ صُفَّتُه، وقد أجاز أبو عثمان [المازني] فيما حكى عنه غير أبي العباس: [مررتُ برجلٍ حَجَرِ الرأسِ] والشاهد في الشعر وهذه الأمثلة معه هو الوصف بالجامد بدلاً من المشتق قال أبو علي: ولا يجوز مع هذا تأنيث هذه الأشياء، فلا تقول: (غربالةُ الإهاب) حملاً على (حسنة الوجه) لأنها ليست صفات على الحقيقة، وإنما هي موضوعة موضع غيرها، يدل على ذلك ما أنشده أبو عثمان [المازني] [من الرجز]

مِئبرةُ العُرْقَوب إشفى المرفقِ(١٦)

قال أبو علي: فلم يؤنّث «إشفى» ويؤكد عندك أن هذه الأشياء – أي الأسماء الجامدة التي يوصف بها – لم تتمكن في الوصف أنّ (إشفى): إفعَل، وقد قال سيبويه: إنّ «إفْعَل» لا يأتي في الصفة [الكتاب ٤: ٣٤٥]

وينتقل أبو عليّ في المسألة نفسها إلى بيت أنشده ابن مقسم محمد بن الحسن العطار المقرئ (ت٣٥٤هـ) في كتاب له . [من البسيط]

(١٦) الإشفى: المثقب. والمئبر: المحش الذي تلقّح به النخلة يريد أن عرقوبها ومرفقها كهذين في الحدّة.

اسمعْ حديثًا كما يومًا تحدّثه عن ظَهْر غيب إذا ما سائل سألا

والبيت لعديّ بن زيد، والشاهد فيه قوله «يومًا» برواية النصب وقال السيرافي: أجمع الرواة على رفعه إلا المفضّل.

قال أبو علي: زعم أصحابنا أن (كما) تنصب، فإذا حيل بينها [وبين الفعل] رفعت. وقال: (كما) تكون تشبيهًا، وتكون جزاءً. فالجزاء كما قمت قمتُ. والتشبيه: قمتُ كما قمتَ، وتكون بمعنى (كيما) و(كيلا) وأنشد لأوس بن حجر: [من الطويل]

يقلّب عينيه كما لا أخافَه تشاوَسْ قليلاً إنّه مَنْ تأمّلُ

قال الفارسي: ينبغي أن تكون (لا) زائدة.

قال ابن جني: الرواية في هذا: كما لأخافَه، فتنصبه بـ (أنْ) مضمرة.

قال المحقق: رواية الديوان والأساس:

رأيت بُريدًا يزدريني بعينه تأمّلْ رويدًا إنني مَنْ تأمّلُ

ولا شاهد في هذه الرواية، ورواية أبي عليّ محرّفة عمّا في المجالس [مجالس ثعلب] والسيرافي والإنصاف، وتعليقه يمنع كونها تحريف ناسخ، وروايتهم رواية ابن جني المذكورة آنفًا، وحكى عنهم السيرافي أنّ اللام توكيد لـ (كما) ورآه تكلفًا شديدًا. والتشاوس أن ينظر المرء بمؤخر عينه ويميل وجهه في العين التي ينظر بها. وفي المسألة نفسها انتقل أبو علي إلى قوله تعالى:

﴿فُرادى﴾ [الأنعام ٦: ٩٤] قال: واحدُه: فرِدٌ وفريد وفَرَد وفَرْدان وفُرادى، وفُرادُ لا يُجرى، وأنشد عن الفراء لابن مقبل [من الطويل]

تـرى النُّعَـراتِ الـزُّرقَ تحـت لَبَانِـه فُـرَادَ ومَثْنَـى أصْـعَقَتها صـواهلُهْ[١٧]

ثم انتقل الفارسي في المسألة نفسها إلى ذكر خبر لا علاقة له بكل ما سبق قال:

قال أبو العباس وقال إسحاق الموصلّي: دخلتُ على الأصمعيّ أعوده، وإذا قِمَطْرٌ[١٨]، فقلتُ: هذا علمُكَ كلُّه ؟

فقال: إنّ هذا من حقٍّ لكثير. وانتهت المسألة بقوله: (أنت أخانا أولُ ضاربٍ) قال: يأباه الفرّاء ويجيزه الكسائي. وما أشبهه يُجيزه الكسائي.

والشاهد في هذه العبارة تقديم معمول اسم الفاعل، إذ التقدير: أنت أولُ ضاربٍ أخانا، وتقديم معمول اسم الفاعل لا يجيزه البصريون، لأن اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل، والفرع أدنى رتبةً من الأصل، لذلك لم يجز له أن يتقدّم معموله.

هذا نموذج من المسائل التي شرّق أبو علي فيها وغرّب، ولم يلتزم معالجة أمر واحد ومناطحة قضية واحدة.

ومن المسائل التي انطلق فيها من آية كريمة المسألة التي بدأها بقوله تعالى ﴿ولاتَ حينَ مَنَاصٍ﴾ [١٩] [ص٣٨: ٣] ولاتَ أختُ ليس في العمل، لكن يحذف

(١٧) النعرات: ضرب من الذباب يدخل أنف الدابة. واللَّبَان: الصدر. وأصْعقتَها: قتلتها. وصواهله: صهيله.

(١٨) القِمَطْر: سفَط يُصان فيها الكتب.

(١٩) ولات حين مناص أي ليس الحين حينَ فرار، أي لا مهرب ولا مَنْجى و(حينَ) خبر لات، واسمها محذوف لأنها عملت عملَ ليس، أي ليس الحينُ حينَ هرب، ولا يُقال هو مضمر لأن الحروف لا يُضمَرُ فيها.

اسمها، قال أبو علي: حُذف المرفوع، وإن كان ارتفاعه ارتفاع الفاعل، والفاعل لا يحذف، ولم يضمر في (لات) لأنها حرف، وليست كـ (ليس) وذلك أن أصلَ هذا إنّما هو الابتداء والخبر، ولا يشبه هذا ما يرتفع بـ «كان» لأنّها فعل متصرّف، فبقي على الحال معنى الابتداء، لمّا لم يَزُلْ معنى الابتداء.

قال: فإن قلت: فالنْفيُ قد غيّر المعنى.

قيل: النفي لا مُعْتَبَر به في هذا الباب، وإنّما يتغيّر المعنى بأنْ يدخل معنى فِعْل، والنفيُ لا يحدث معه هذا، ألا ترى أنه لا يُنتصب عنه، وهذا شاذٌّ نادرٌ لا نعلم له نظيرا.

ومن المعروف في مسائل الخلاف خلافُ النحاة في صيغتي التعجب ما أفعله وأفعلْ به، وذهب البصريون إلى فعلية هذه الصيغة وعقد لها الأنباري (ت٥٧٧هـ) مسألة خاصة في كتابه الإنصاف، ولمّا كان أبو عليّ متقدّمًا على ابن الشجري (ت٥٤٢هـ) وعلى صاحب الإنصاف (ت٥٧٧هـ) وعلى العكبري (ت٦١٦هـ) فإن حججه انتقلت إليهم.

رأى أبو علي أن (أفعلَ) في التعجب ليس باسم، ودليل ذلك بناؤه على الفتح، ولو أنه كان اسمًا لم يُفتح، لأنه ليس فيه ما يوجب بناءه.

كما أنه يتعدّى إلى المتكلم باتّصال النون به نحو: ما أحسنني.

كما يدل على فعليته انتصاب المعرفة بعده كقولك: ما أحسنَ زيدًا، ولو كان اسمًا لم ينتصب هذا الضرب من الأسماء عنه، ألا ترى أن (أفعل) الاسم إنما ينتصب بعده النكرات نحو: هو أحسن وجهًا ونحوه، وهذا ليس من الصفات المشبهة باسم الفاعل فهو مختلف عن قولك: مررتُ برجلٍ حسن الوجهِ، وأصله: حسنٌ وجهُه..

وليس كذلك (أفعل) في التعجب. وجرت بقية الكلام على أمرٍ آخر.

وقد يتوالى في مسألة واحدة النحو واللغة والقراءة والرواية: بدأ المسألة بقوله: قال أبو عمر: الحال والنكرة، وأتى بعد ذلك ببعض الآيات الكريمة ﴿وهذا كتابٌ مصدقٌ لسانًا عربيًا﴾ [الأحقاف ٤٦: ١٢] وقوله ﴿فيها يُفْرقُ كلُّ أمرٍ حكيم، أمرًا من عندنا﴾ [الدخان ٤٤: ٤، ٥] وحكى عنه أبو العباس كذلك في قوله ﴿إنّه لحقٌّ مثلَ ما أنّكم تنطقون﴾ [الذاريات ٥١: ٢٣] ولم يقل أبو علي ولا ابن جنيّ شيئًا، لكنّ تعليقات المحقّق تفيد أن القول في هذه الآيات ورد في كتب المسائل وفي كتاب الحجّة، مما يدلّ على أنّ أبا عليّ كان يدوّن رؤوسَ الموضوعات في مواضع من التذكرة ليعود إلى تفصيلها في مواضعها من كتب المسائل. ففي آية الذاريات أحال المحقق على المسائل المنثورة والمسائل الشيرازيات والحجة للقراء السبعة وقال أبو علي في مثل (أخطبُ ما يكون الأمير قائمًا) [وهي من عبارات الكتاب ١: ٤٠٢] و(أرخصُ ما يكون البُرُّ قفيزين) [من عبارات الكتاب ١: ٤٠١] وعلّق على هذه العبارات التي ورد فيها الحال سادًا مسدّ الخبر بقوله: ما كان من ذلك اسمًا جاز فيه الرفع والنصب، وما كان من ذلك صفةً لم يجزْ فيه إلا النصب.

ثم أورد قولهم: (ادخلوا الأول فالأولَ) قال: وهو حالٌ، وهو أجدرُ، لدخول الألف واللام فيه، وأجاز الرفع على البدل على المعنى، كما يُجيزه عيسى. وقد بيّن السيد المحقق أن أبا عليّ نقل هذه المسألة إلى كتابه «المسائل المنثورة» وحكى أن أبا عمر أجاز فيه البدل ولم يجز سيبويه إلا النصب، وحكى في كتابه عن عيسى بن عمر الرفع على معنى: ليدخل، فحمل أمر المخاطب على الغيبة (الكتاب ١: ٣٩٨ والشيرازيات ٢٧٨).

قال أبو علي: الكميت: [من الطويل]

بنـــي هاشـــمٍ رهـــطِ النبـــيّ فـــإنني بهـــم ولهـــم أرضى مـــرارًا وأغـــضُب

قال إن (بهم) متعلّق بمحذوف، أي أنجو وأسلم بهم، أي بحبهم واتّباعهم.

أما قوله (ولهم أرضى) أي من أجلهم كقوله تعالى ﴿لربّهم يَرْهبون﴾ [الأعراف ٧: ١٥٤]. أي من أجله، ولم يجز أبو علي أن تكون (لهم) متعلقة بأرضى لأن المعنى ليس على ذلك، لأن المعنى: لهم أرضى، أي من أجلهم أرضى ومن أجلهم أغضب، فحذف (لهم) الثانية لدلالة الأولى عليها، أما على التقدير الأول فيكون: أرضاهم وأغضب، وعلى هذا لا يستقيم أن يريد: أغضب لهم، ثم يحذف كما حذفت على التقدير الصحيح، لأنك إن جعلتها متصلة بالمفعول لم يدلّ على التبيين [أي تعليق الجار والمجرور والظرف بمقدّرٍ دلّ عليه المتأخر، وامتنع تعليق الجار بالمتأخر لأمور مختلفة مذكورة، وهو مصطلح يكثر عند أبي علي وذكره المبرد. عن المحقق]. (تبًّا له وويحًا) فلا ترفع (ويحًا) ويضمر له الخبر مستغنىً عن إظهارها، لأن الأولى ليست خبرًا.

بعد ذلك أتى بيت لقيس بن زهير: [من الوافر]

ولا يُعييـــكَ عُرْقـــوبٌ لـــلاءٍ إذا لم يُعْطـــكَ النَّـــصَفَ الخـــصيمُ

ولم يعلّق بشيء، وذكر الأستاذ المحقق أن كلمة «للاء» محرّفة وصوابها: «للأْيٍ، ومعناه لالتواء خصم عليك.. والمعنى أنه لا تُعجزك الحيلة لِتَنْتَصِفَ من خصمك إذا ظلمك. والعرقوب: الحيلة.

ثم قال: أنشد أبو بكر وذكر بيت الفرزدق:[من الطويل]

ووفْــرَاءَ لم تُخْــرَزْ بــسيرٍ وكيعــةٍ غـدوتُ بهـا طيًّـا يـدي برشـائها[٢٠]

قال أبو علي (طيًّا) مصدر أي ذات طيّ.

غيره: (طيّا) فَعْلى، مؤنث (طيّان) [٢١].

آخر: (طيّا يدي برشائها) [طيّا: مثنى طيٍّ] قال: جعله تثنية (طيّ) وحمله على التّقدمة والتأخير، أي: طيّا رشائها بيدي.

وواضح هنا أنه قدّم ثلاث قراءات لكلمة «طيا» ومن ثمّ أشار إلى ثلاثة توجيهات لإعرابها ثم انتقل إلى ذكر خبر لا علاقة له بالمباحث المذكورة قال:

قال الحارث بن زهير في قتله حذيفة بن بدر: أظنّ هذا مما كتبتُ عن أبي بكر [ابن دريد ٣٢١هـ] من كُتب أبي عُبيدة [ت٢٠٩هـ] التي ذكر أنّه سمعها من ثعلب [ت٢٩١هـ] عن الأثرم [ت٢٣٢هـ] عن أبي عُبيدة: [من الوافر]

تركــتُ عــلى الهَبَــاءةِ غــيرَ فَخْــرٍ حُذَيفــةَ حولَــهُ قِــصَدُ العــوالي

ولــولا ظُلْمُــهُ حَــنَشَ بــنَ عمــروٍ إذن لا قــــاهُمُ وابنــــا بــــلالِ

ويُخْــبرهم مكــانَ النــون منّــي ومــا أُعطِيتُــهُ عــرقَ الخِــلال

قال: (العرق): المودّة والمكافأة. و(الخِلال): الخُلّة. يقول: لم يعطوني السيفَ – الذي هو ذو النون – عن مودّة، ولكن قَتَلتُ وأخذتُ. و(حنش بن عمرو) نداءٌ. وقوله:

(٢٠) أراد بوفراء: فرسًا، ويقال ذلك للفرس الملأى. والوكيعة الصلبة الإهاب، تخرز: تخاط. والرشاء: اللجام.

(٢١) طيّان: جائع لم يأكل، وفسّره ابن قتيبة بـ: ضامر.

(ويخبرهم) – جملة في موضع نصب – المقتول المأخوذ منه السيفُ الذي كان معه.

وانتقل بعد ذلك إلى بيت لابنة مالك بن بدر ترثي أباها: [من الطويل]

إذا سَجعتْ بالرَّقْمتين حمامةٌ أوِ الرَّسِّ تبكي فارسَ الكَتِفَانِ

قال ابن حبيب: فرسُه، وكان يُسمّى الكتِفان.

قال النضْرُ بن شُميل يقال: (لا يُدْرَكُ هذا باشْرَبِ اسعَه) أي: لا يُدرك بعجلة، وهو من الشرْب والسعيْ. ولعلّ مسوّغ مجيء هذا هو غرابة هذه العبارة التي قال فيها الأستاذ المحقق: لم أجده في كتب الأمثال ولا غيرها.

ثم قال: وسمعتُ أبا الدُّقيش يقول [من الرجز]

ليلةَ لا ريحٌ ولا تُرابُ

إلاّ غُرابًا في استِهِ تَوْرابُ

يريد: التراب. ثم قال: أنشدنا أبو الخطّاب [من المتقارب]

وما أيْبَليٌّ على هيكلٍ بناه وصلّبَ فيه وصارا[٢٢]

قال: ففتح الباء من (أيْبَليّ) و(صار) من الصورة.

وقال: قال الخليل: (الخَرَص) و(الخَصَر) سواءٌ بمنزلة (جذب) و(جبذ) وقال النّضْر: (الخَرَص) يكون في لَثَق[٢٣]

(٢٢) الأيبلي: الراهب. والهيكل هو المكان في الكنيسة حيث يقف الراهب. وصلّب: اتّخذ صليبًا. وصار: لغة في صوّر.

(٢٣) الخرِص: الذي به جوع وبرد، والخَصَر: البرد الذي يجده في أطرافه. قال المحقق: ولم أجد مَنْ حمله على القلب. واللّثَق: النّدى.

وأنشد: [من الطويل]

حجازيّــةٌ لم تــدْرِ مــا طعْــمُ فُرْفُــرٍ ولم تــأتِ يومًــا أهلهــا بتُبــشِّرِ

(الفُرفُر) عصفور، و(التُّبشِّر) صَعْوة: [أي عصفور صغير]

وقال: قال ابنُ الزُّبير: (لو سألوني تُلنَّةً ما أعطيتهم) يعني: آجُرّة.

وأنشدنا: [من الوافر]

علــم صمــصامةِ ام ســيف امــسلامُ

وهذا عجز بيت لعمرو بن معد يكرب. يريد: على الصمصامة السيفِ السلامُ، فجعل (ام) مكان الألف واللام. والصمصامة اسم سيفه وهكذا جاء البيت بتمامه:

صــــديقي لم أخنــــه ولم يخنّــــي علمصمــصامة ام ســيف امــسلامُ

وأنشد: [من الرجز]

تلْقَــــمُ في الفــــاثور بالظّهــــائر

لقْــــمًا يُقــــيم غَــــضَنَ الحنــــاجر

قال: الفاثور: المعروف الخِوان، وأراد به ها هنا القصعة.

وقال: أنشدنا القاسم بن معن(٢٤): [من الطويل]

عليهــــنّ فتيــــانٌ رُمــــوا بفتيئــــةٍ

وقال: يقال: (افتأت عليها) أي افترى عليها

(٢٤) القاسم بن معن، من علماء الكوفة ت ١٧٥هـ وأبو علي ولد سنة ٢٨٨ هـ فواضح هنا أن أبا علي ينقل عمّن أنشده القاسم وعمّن سمع من القاسم وكذلك يقال فيما سيأتي.

قال: وسمعت القاسم بن معن يقول: [من الوافر]

عـــلى الأرحـــامِ يْمـــدُدْن الثُّـــدينا

قال: وسمعته يقول ﴿الحمدَ لله ربَّ العالمين﴾[٢٥] [الفاتحة١: ٢]

وتمضي هذه المسألة – وهي ليست مسألة – على هذه الوتيرة في عدة صفحات، وكل ما فيها أن أبا علي يسوق عبارات مسموعة ويشرح بعض مفردات منها، أو يكتفي بإيرادها دون أن يعلّق عليها، فمن العبارات التي اكتفى بإيرادها:

سمعت أعرابيًا يذكر جلال الله سبحانه فقال: (علا ففات الأبصار، ودنا فشهد الأسرار).

سمعت أبا الخطاب يقول: يقال: (إذا مرض الشيخ يومًا لا يرجع شهرًا).

وقال الخليل: سمعت هُذَليًّا يقول: (صَلَّوْتُ) يريدون: صلَّيتُ.

وقال: سمعت أعرابيًا يقول: (جعلكم الله في رفَاقةِ محمد).

ويقال: (لفلانٍ شرُّها ويَرُّها)، (يرُّها): إتباع، ويقال: هو في اليارّ والحارّ إتباع أيضًا.

ويقال: (قتيلُ رِميًّا ورِمِيّة) إذا أتته رَمْيةٌ ولا يُدْرى مَنْ رماه.

---

(٢٥) يشير أبو علي إلى قراءة: الحمدَ.. ربَّ بالنصب. قال المحقق: وقرأ بنصب الدال وكسر اللام هارون العتكيّ وسفيان بن عيينة والحسن وغيرهم، ولم يذكر القاسم فيهم. وجعل سيبويه نصب الدال لعامة بني تميم وكثير من العرب. وذكر الطوسي أنها لغة في قريش وغيرهم، ويوجّهون النصب بتقدير فعل (أحمدُ) وقرأ (ربَّ) بالنصب زيد بن علي وأبو زيد والكسائي وغيرهم. [عن معجم الخطيب ١: ٥-٧].

ويُقال: (إنّ فلانًا للِيِّنُ الحاشية لأهله) أي: ليِّن الجانب لهم.

وقال آخر: (اشتريتُ مُلاءةً طُوليّة) أي: طويلة.

وقال: (قد آزرَ فلانًا بنوه، وأوزروه) أي: شبّوا فشدّوا ظهره.

ويقال: (ليس هذا من ضَرْب فلانٍ ولا أرضه) أي: ليس مثله.

ويقال: (عنده أَتْرِثةٌ) جماعة تراث.

وقال بعض العرب (أتيت رجلاً من قومي فلم يُرجعْ سفري، ولم يزوّرْ رحلتي، ولم يصلْ رحمي). (لم يُرجع سفري): لم يُعطني قَدْرَ ما أنفقتُ في سفري، و(لم يُزوِّرْ رحلتي): لم يُكرمْ زيارتي. وأنشدنا الفرزدق : [من الطويل]

إذا قيلَ أيُّ الناس شرٌّ قبيلةً أشرَّتْ كليبٌ بالأكفِّ الأصابعُ

يريد: أشارت إليها بأنها شرُّ الناس، يقال: (لا تُشِرَّ فلانًا ولا تَشْنَعْهُ) لا تُشرّه: لا تُشرْ إليه بشرّ، وتشْنعه: شَنَعْتُه: ذكرته بالأمر القبيح.

وقال: (لبني فلان لغةٌ علينا) أي لهم لغة سوى لغتنا.

ومن الأمثال: (كان حمارًا ذكرًا فاسْتَأتن) ومنها: [من الرجز]

عَنْزٌ نزتْ في حَبَلٍ فاسْتَيَستْ

وأنشد : [من الرجز]

والدهرُ لا يَبْقى على ألوانهِ شُخوصُهُ بالمرءِ واطمئنانه

وقال [أعرابي]: أظنّهم هم الذين كان هجا محمدًا، يعني: الذين كانوا.

وختم ما سمّي بمسألة بقوله:

وقال بعضهم: (لو غزوت العامَ بكْرًا كنتَ عامًا قابلاً أجودَ غزاوةً

منك العام)[٢٦].

وقال مؤرِّج[٢٧]: (الخزاوة)[٢٨]: القهرُ والإجبار، وأنشد: [من الطويل]

وما نسأل الإصلاحَ إلاّ خَزَاوةً أعادِيَنا بالسَّمهريّ المُقَوَّمِ

وإنّا لنُعطي النّصْفَ مَنْ لو نَضيمُهُ أقَرَّ ونأبى نخوة المتظلّمِ

وبهذا الإنشاد تنتهي هذه المسألة التي تضمت إشارات إلى عدد من المسائل.

والمسألة التي بعدها كانت أنه أنشد أشطرًا متفرقة، ولم يعلّق عليها، كأنه ادّخرها لمسائلة.

ولا يعدم المُراجع للتذكرة أو لنقل لمختار التذكرة أن يقع على رأي نقدي ذي أساس لغوي، فقد أنشد قول أبي الشّيص: [من الكامل]

عُوِّضتُ منْ بُرْد الشباب مُلاءةً خَلقًا وبئس مَعُوضةُ المُعْتَاضِ

قال: لو قال مكان (عوِّضتُ): (رُدِّيتُ) لكان أحسنَ وأصنع من وجهين، أما أحدهما: فليقلّ تردّد (عُوِّضت) و(معوضة) و(معتاض) فاثنان منه كافيان، لأنّ هذا التجنيس – وإن كان يُستحب – فإلى غاية، وليس يحسنُ أن يكثر جدًا.

وأما الآخر وهو الأصْنعُ: فإنه يكون معناه: رُدّيتُ عِوَضًا أو بدلاً من بُرْد

(٢٦) الغزاوة: مصدر للفعل (غزا) وهي على وزن الشّقاوة.

(٢٧) مؤرّج السّدوسي البصري النحوي، كان من أعيان أصحاب الخليل، ذكر الزركلي أن وفاته كانت سنة ١٩٥ هـ.

(٢٨) قال الأستاذ المحقق: لا يبعد أن تكون (الخزاوة) بالحاء المهلمة من (حزا) أي ساق، وذكره الصغاني في التكملة، وجعله القاموس: حزى.

الشباب مُلاءةً خلقًا، ولا تكون (مِنْ) هنا مثلها في قولك أعطيت من الدراهم كذا وكذا، ومن الدّنانير عشرين أو ثلاثين، لو كان كذا لكان خطأ، لأنّ (بُرْد الشباب) جديدٌ لا خَلَق، ولكن يكون (مِنْ) فيه مثلها في قول الله سبحانه ﴿لجعلنا منكم ملائكةً في الأرض يَخْلُفُون﴾ [الزخرف ٤٣: ٦٠] أي: مكانكم وبدلاً منكم، كقوله أيضًا ﴿قُلْ مَنْ يكْلؤكم بالليل والنهار من الرحمن﴾ [الأنبياء٢١: ٤٢] أي مكانه وبدلاً منه.

واسترسل أبو علي في الكلام على معنى (مِنْ)، فقد كانت في مثل: من الدراهم، ومن الدنانير للتبيين، لكنها في الشواهد الأخرى جاءت بمعنى (بدلاً من) وضرب لذلك أمثلة من القرآن الكريم كما مرّ ومن الشعر. قال: وكقول الآخر: [من الطويل]

فليتَ لنا من ماءِ زمزمَ شرْبةً مبرَّدةً باتتْ على طَهَيانِ[٢٩]

أي: فليت لنا بدلاً من ماء زمزم، أو مكانَ ماءِ زمزم شربةً مبرّدة وكقول الآخر: [من الوافر]

كسوناها من الرَّيط اليمانيْ بنائقَ في مغانيها فضولُ[٣٠]

(٢٩) البيت ليعلى الأحول الأزدي، وهو من أشعار اللصوص ١: ٢٠. وطهيان: جبل باليمن.

(٣٠) البيت للمخبّل. قال المحقق: وروايته فيها كلها [مراجع ذكرها]: مسوحًا في بنائقها فضولُ. والمعنى عليه، ولا معنى هنا لمغانيها. والرّيط مفردة: ريطة وهي الملاءة. والبنائق جمع بنيقة وهي كلّ رقْعةٍ ترقع في القميص. وأراد بالمسوح عرقها، شبّهه لسواده بالمسوح وهي جمع مِسْح، وهو الكساء من الشعر. عن المحقق.

أي: مكان الرّيط اليماني، وليس معناه: كسوناها منها على قولك: كسوتُ زيدًا من الخزّ جبّةً، ومن القصب حلّةً.

فكذلك كان يكون معناه: رُدّيتُ مكانَ بُرْدِ الشباب أو بَدَله ملاءةً خَلَقًا. وهذا واضح في معناه.

وقد يتدخل ابن جني في بعض المسائل، وينطق بلسان أبي علي كأنْ يقول:

ولأبي عليّ أن يفصّل ويقول، وكأنْ يقول: وكنت سألت أبا علي.

والشواهد في (مختار التذكرة) غزيرة جدًّا لأن الكتاب بُني عليها، فهناك الشواهد القرآنية والحديثية وأمثال العرب وأقوالهم وشعر الشعراء، ولم يقتصر أبو علي على الشعر القديم، بل أورد أشعارًا لأبي العتاهية ولابن المعتز وللمتنبي ولأبي الشيص.. ولكنّ ذلك قليل إذا ما قيس بما ورد من أشعار القدماء.

إن كتاب التذكرة كتاب غنيّ بالمسائل والقضايا النحوية والصرفية واللغوية وكيف لا ؟ وهو خزّان فكر أبي علي ومسائله، فإذا كان مختار التذكرة الذي قدّمنا لمحة[٣١] إليه بهذا الغنى فما بالنا بما اشتمل عليه الأصل.

(٣١) اللمحة: النظرة العجلى.